الفصل الثالث
الآثار الانمائية غير المباشرة للزكاة
في مستوى النشاط الاقتصادي

إن دراسة الأثر التنموي للزكاة، ديناميكيًا، يتطلب دراسة أثر تطبيق هذه الفريضة على المتغيرات الاقتصادية، بطريق غير مباشر، ومن أهمها: مستوى التشغيل، وتعرض الاقتصاد للدورات الاقتصادية، والأثر المضاعف للإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على مستوى النشاط الاقتصادي.

سنقوم، بمشيئة الله، بدراسة هذه الآثار غير المباشرة، كل حدة، على الترتيب، في الثلاثة مباحث التالية:

- المبحث الأول: زيادة التشغيل.
- المبحث الثاني: حماية الاقتصاد من التقلبات.
- المبحث الثالث: مضاعف الزكاة.

المبحث الأول
زيـادة التشغـيل

يعتبر قياس مفهوم التشغيل، والمفهوم المرتبط به وهو البطالة، على نفس مستوى أهمية قياس كل من الناتج والثروة القوميين. ويعتبر العمل من نواح مختلفة، أهم قوة إنتاجية، كما أن الدخل الناتج من خدمات العمل يؤلف الجزء الأكبر من الدخل القومي، ذلك بالإضافة إلى أن لكل من التشغيل والبطالة والتغيرات التي تحدث في كل منهما، أهمية اقتصادية، وحتى سياسية واضحة[1].

نقوم في هذا المبحث، بمشيئة الله، بدراسة مفهوم التشغيل والبطالة، وأهمية تحقيق هدف التشغيل الكامل، مع دراسة دور الزكاة في تحقيق التشغيل الكامل، وذلك من خلال مطالب ثلاثة هي على الترتيب:

- المطلب الأول: مفهوم التشغيل والبطالة.
- المطلب الثاني: أهمية تحقيق التشغيل الكامل.
- المطلب الثالث: أثر الزكاة في تحقيق التشغيل الكامل.

المطلب الأول
مفهوم التشغيل والبطالة

يتمثل مستوى التشغيل Employment Level في اقتصاد ما، في أفراد القوة العاملة Labor Force الذي يطلبون عملاً ويجدونه، فيضطلعون به، وكلما اقترب عدد هؤلاء العاملين من العدد الكلي للقوة العاملة، اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل، والذي يحتلّ مكانة متقدمة بين الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في أي مجتمع، أيا كان شكل النظام الاقتصادي الذي يطبقه المجتمع.

التشغيل الكامل Full Employment: هو الوضع الذي يحصل فيه على عمل كل من أراد العمل بمعدلات الأجور السائدة، وذلك دون صعوبة كبيرة[2]. أي الوضع الذي لا توجد فيه حالات بطالة.

---

(١) آكلي: الاقتصاد الكلي. مرجع سابق. المجلد الأول، ص٩٩

(2) Lerner (Abba): Economics of Employment (Mc Graw – Hill. N.Y., 1951. 1st ed.) p: 29.

نفرق هنا بين حالتين من البطالة : البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية ، البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment : هي وجود جزء من القوة العاملة قادرة وراغبة في العمل ، ولكنها تعجز عن تحقيق ذلك. ذلك فهي مجبرة على أن تكون في حالة بطالة[١].

تختلف هذه الحالة عن البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment : التي تمثل انصراف مجموعة من أفراد القوة العاملة عن العمل لعدم الرغبة في ذلك[٢].

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات التي تعاني منها معظم الاقتصاديات ، حيث أنه من غير المتصور واقعيًا ، أن يتحقق في اقتصاد ما ، في وقت ما ، مستوى التشغيل الكامل بمعناه المطلق ، أي أن يتساوى حجم القوة العاملة في اقتصاد ما ، والمستوى الفعلي للتشغيل بها ، وينطبق ذلك على الاقتصاديات النامية ، والاقتصاديات المتقدمة على السواء ، إذ يدلنا فحص البيانات الإحصائية للتشغيل في الدول المختلفة ، على وجود نسبة من البطالة ، حتى في ظروف الانتعاش الاقتصادي ، وتجمع الآراء الاقتصادية على أن النسبة التي يمكن التجاوز عنها ليكون هناك تشغيل كامل ، تتراوح بين ٣-٥٪ ، وهو ما تظهره إحصائيات معدلات البطالة في الدول المتقدمة[٣].

هذا المدى المسموح به من البطالة أو المتوقع وجوده في أي اقتصاد مهما بلغت درجة تقدمه ، هو ما يسمى البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment[٤] ومضمون هذا النوع من البطالة هو وجود بعض العمال بلا عمل ، ولكن بصفة مؤقتة ، ويرجع هذا التعطل «المؤقت» إلى أسباب عدة ، فتظهر هذه البطالة الإحتكاكية خلال تنقل العمال بين الوظائف والأعمال المختلفة ، أو هي نتيجة للطبيعة الموسمية لأعمالهم ، أو بسبب حدوث نقص في المواد الأولية ، مثلاً ، في بعض الصناعات ، أو بناء على تغيرات في الطلب تؤدي إلى تغير في أوضاع منحنيات

---

(١) قنديل وسليمان: الدخل القومي، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) المرجع نفسه.

(3) Phillips (A. W.): The Relation between Unemployment & the Rate of Change in Money Wage Rates in the U. K., 1862 - 1957 in (Econometrica, Nov. 1958) pp: 283 - 299.

(٤) الكلي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ١٠٣.

الطلب على السلع المختلفة، يكون من شأنه زيادة الطلب على تخصصات معينة من العمال، يقابله نقص في الطلب على تخصصات أخرى[١].

أما البطالة البنيانية أو الهيكلية Structural Unemployment: فهي في الاقتصاديات المتقدمة صورة أخرى من البطالة الإحتكاكية، تختلف عنها في الدرجة وليس في النوع، ويرتبط مفهومها في هذه الاقتصاديات عادة بالقيود الخطيرة المستمرة على حرية الانتقال بالنسبة للعمال، وتعرف حرية الانتقال هنا بالمعنى الواسع الذي يضم حرية الانتقال بين الأقاليم الجغرافية، وبين أصحاب العمل وبين الصناعات، وبين المهارات والمهن[٢]. ومع التطور الاقتصادي تظهر أنواع أخرى من البطالة الهيكلية، نتيجة للتغير المستمر في المستوى التكنولوجي، أو في الحاجات العامة، أو في أسواق المستهلكين، أو نتيجة لاكتشاف أو استنفاد موارد اقتصادية[٣].

أما في الاقتصاديات المتخلفة، فإن البطالة البنيانية أو الهيكلية تتولد عن اختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، ولا يتخذ هذا النوع من البطالة صورة البطالة السافرة في المعتاد، إنما يتخذ صورة البطالة المقنعة المزمنة[٤].

البطالة المقنعة Disguised Unemployment: هي وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد، مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر[٥]، وتسود هذه الظاهرة، بصفة خاصة، في القطاع الزراعي للدول المتخلفة[٦]، إلا أن مدن هذه الاقتصاديات لا تخلو من الظاهرة نفسها، وتتخذ صورة انتشار الباعة الجائلين والحمالين، والمتاجر الضئيلة التي لا تقتضي قدرًا يعتمد به من رأس المال أو المصارف التجارية، وتكاد لا تكفل لأصحابها ما يتجاوز كفاف العيش، كذلك لا يخلو القطاع الحكومي أو القطاع

---

(١) قنديل وسلمان: الدخل القومي، مرجع سابق. ص٧٢.

(٢) آكلي: المرجع السابق، المجلد الأول. ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، المجلد الأول. ص ١٠٥.

(٤) شافعي: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق. المجلد الأول. ص ٢٧

(5) Nurkse: Problems of Capital Formation; op. cit., p: 36.

(٦) محي الدين: التخلف والتنمية. مرجع سابق، ص٨٩.

الصناعي من ظاهرة البطالة المقنعة في كثير من الاقتصاديات المتخلفة، حيث يتجاوز عدد العاملين ما تتطلبه احتياجات العمل بالفعل على أساس مستوى متوسط من الكفاءة[١].

يفرق بعض الاقتصاديين بين البطالة المقنعة في القطاع الزراعي للاقتصاديات المتخلفة، وبين البطالة الموسمية Seasonal Unemployment، والتي ترجع إلى الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي، الذي يؤدي إلى وجود فائض من الأيدي العاملة لا يستوعبه النشاط الإنتاجي لعدة شهور من السنة[٢].

من ثم، يمكن القول أن البطالة في الاقتصاديات المتخلفة ترجع بصفة أساسية إلى عوامل متصلة بالعرض، أما البطالة في الاقتصاديات المتقدمة فترجع بصفة أساسية إلى عوامل متصلة بالطلب[٣].

المطلب الثاني
اهمية تحقيق التشغيل الكامل

تركز السياسة الاقتصادية العامة في كل اقتصاد تقريبًا على المحافظة على مستوى عال من التشغيل مع النظر إلى البطالة بأنواعها، وخاصة البطالة الإجبارية، على أنها شرّ يجب تلافيه أو التقليل منه، مهما ارتفعت تكاليف ذلك، فإذا كان هناك أفراد يبحثون عن عمل وينتظرون دخلاً يحصلون عليه، ولكنهم قادرين على الحصول عليه ولمدة طويلة، فإن النتائج لا تظهر فقط في شكل إخفاقات شخصية، وبالتالي تحطيم معنوية الشخص، ولكن كثيرًا ما تظهر أيضًا في شكل صعوبات ومعاناة وحتى مآسٍ سواء بالنسبة للفرد أو العائلة، تنعكس على المجتمع ككل، ويدرك القادة السياسيون في كل الحكومات أن البطالة الواسعة تولد اضطرابًا اجتماعيًا وعدم استقرار سياسي، ذلك بالإضافة إلى أن البطالة تمثل هدرًا لمورد اقتصادي قومي مهم يمكن استخدامه في دعم رفاهية الأفراد، وتحقيق الأهداف التنموية[٤]، وعلى ذلك،

---

(١) شافعي: المرجع السابق، ص٢٨

(2) Pepelasis & Others: Economic Development; op. cit., p:76.

(٣) محي الدين: المرجع السابق، ص٩١

(٤) بلغ الفاقد خلال كساد الثلاثينات ما يساوي ٥٠٠ مليون دولار من السلع والخدمات.

Lerner: Economics of Employment; op. cit., p: 13.

فإن هدف التشغيل الكامل أو الأقصى يعطي الأولوية في كل الاقتصاديات[1]، وإن اختلف مفهومه في التنمية والتوزيع.

لقد ظهرت أهمية هدف التشغيل الكامل في الاقتصاد الوضعي، بعد أن فشل التحليل الكلاسيكي في تبرير معدلات البطالة المرتفعة، التي كانت من أهم سمات الكساد الكبير في أواخر الثلاثينات، إذ بلغ حجم البطالة في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ نحو (٢٥٪) من القوة العاملة، أو ما يبلغ ١٤ مليونًا من العمال[2]، وقد استمرت حالة البطالة بحجمها الخطير سبع سنوات حتى سنة ١٩٤٠، حيث قُدِّرت البطالة بنحو (١٥٪) من القوة العاملة[3].

لقد أكّد هذا الوضع المتردي عدم صلاحية الافتراضات الكلاسيكية، بأن سهولة تغير الأجور تؤدي إلى الرجوع دومًا إلى الوضع التوازني، وتصحيح الانخفاض في مستوى التشغيل ذاتيًا، وقد رفض كينز هذا الفرض المسبق بتحقيق التشغيل الكامل، ووضع نظريته البديلة في التشغيل التي صممت بعناية لتفسير حالات البطالة.

فقد أدخل كينز مفهومًا جديدًا في هذا المجال، وهو إمكانية توازن الاقتصاد عند مستوى نقص التشغيل **Underemployment Equilibrium**، دون وجود أي قوة داخلية لتصحيح هذا الوضع تلقائيًا[4].

يستبعد كينز الفرض الكلاسيكي القائل بمرونة الأجور، حيث يرى أن الأجور النقدية، بصفة عامة، جامدة في مواجهة أي ضغوط نحو الانخفاض، ناتجة عن وجود بطالة، سواء بمعنى أن الأجور النقدية جامدة تماماً في اتجاه الانخفاض، أو تستجيب ولكن ببطء وبشكل غير متناسب لوجود البطالة[5]. وعلى هذا، فإن أي تحليل يفترض المرونة الكاملة في الأجور يتمخض عنه نتائج خاطئة، وفي أفضل الحالات نتائج غير واردة[6].

---

(١) آكلي: الاقتصاد الكلي. مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) قنديل وسليمان: المرجع السابق، ص١٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٦.

(4) Lipsey: Positive Economics; op. cit., p: 780.

(٥) المعنى الثاني هو الأقرب إلى رأي كينز. راجع Keynes: op. cit., Ch. 19.

(٦) آكلي: مرجع سابق. المجلد الأول. ص٤٧٩.

على ذلك يقرر كينز أن تحديد مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل بتقاطع منحنى العرض والطلب، وإنما يتحدد بمستوى الطلب الفعلي الذي «يشتق منه» الطلب على العمل، وهو في الوقت نفسه أدنى ربح يلزم لحمل المنظمين على عرض هذا المستوى من التشغيل[١] أي أن الطلب الفعلي يتحدد بالتقاطع وليس التطابق بين دالتي العرض الكلي والطلب الكلي، وتكون نقطة التوازن في سوق المنتجات النهائية هي التي تحدد مستوى التشغيل في سوق العمل[٢]، مما يترتب عليه أن تحقق مستوى التشغيل الكامل ليس إلا حالة محتملة ضمن عدد لا نهائي من الحالات الأخرى لمستويات التشغيل، تكون أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل، وتتحدد نتيجة لتفاعل قوى خارجة عن سوق العمل.

يصبح من الممكن، وفقًا لهذا التحليل، ظهور حالات البطالة الإجبارية، بالإضافة إلى البطالة الاختيارية، التي كانت الحالة الوحيدة المعترف بها عند الكلاسيك[٣]. ولا يعني ذلك أنه هناك ما يؤدي إلى ضرورة وجود بطالة في النظرية الكينزية للتشغيل، وإنما ما تؤكد عليه هذه النظرية هو غياب أو ضعف عوامل الاستقرار التلقائية Automatic Stabilizers[٤].

على ذلك، فإن صعوبة توافق نقطة التوازن في سوق المنتجات النهائية مع وضع التشغيل الكامل، وغياب أو ضعف العوامل التلقائية للاستقرار، يجعلان الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع الأكثر احتمالاً في الاقتصاد الحر، أي وجود بطالة إجبارية في سوق العمل[٥].

لقد كان الحل الذي اقترحه كينز، وطبقته الإدارة الأمريكية، هو تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص باستثمار حكومي مباشر، يفتح فرصًا جديدة للتشغيل، وهو ما تضمنه برنامج روزفلت New Deal[٦]. كما ساهمت

---

(١) المحجوب: الطلب الفعلي، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) قنديل وسليمان: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٤) اكلي: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٥٠٢ – ٥٠٣.

(٥) راجع:

Ohlin (Bert): What did Knut Wicksell & his Followers contribute to Income Theory? (Economic Journal, March 1937) Vol. XIVLI.

(٦) قنديل وسليمان: المرجع السابق، ص١٣٨.

استعدادات الدفاع الكبيرة، ثم الحرب العالمية، في معالجة الأزمة بخلق فرص جديدة للتشغيل، نظرًا لزيادة الطلب الكلي على المنتجات النهائية زيادة كبيرة.

يجمل الاقتصاديون مزايا التشغيل الكامل في تحقيق الهدف الاقتصادي، وهو الحصول على السلع والخدمات التي يمكن للعاطلين إنتاجها، مع تحقيق فائدة أكبر من الموارد الإنتاجية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى توفير الأمن الاقتصادي لكل عامل في إمكانية الانتقال من عمل إلى آخر، وتحريره من القهر والاستغلال، فضلاً عن التصارع للحصول على وظائف غير متوافرة، كما يحفز ذلك أصحاب الأعمال على تحسين ظروف العمل، ويضع العمال في وضع تنافسي أمامهم، كذلك يسهم التشغيل الكامل في التقليل من الظلم الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب أنه دعامة للحياة الديمقراطية، كما أنه ضرورة لتوفير الأمن السياسي وتجنب التورط في حروب جديدة[1].

المطلب الثالث
أثر الزكاة في زيادة التشغيل

تعدّ البطالة مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، على درجة كبيرة من الخطورة، فمن الناحية الاقتصادية، لا يجد العامل العاطل دخلاً يعيش به، ويعول منه أسرته، وتفاقم حالة البطالة يؤدي إلى تزايد عدد من لا يجدون دخولاً لهم، فيقلّ طلبهم على السلع، والخدمات، مما يترتب عليه انخفاض النشاط الاقتصادي، والاقتراب من حالة الكساد، مع وجود طاقات إنسانية قادرة على الإنتاج.

من الناحية الاجتماعية، تؤدي البطالة إلى وجود طبقة قادرة على العمل، وراغبة فيه، ولكنها تعاني الفراغ والقلق، فضلاً عن افتقارها إلى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتها الأساسية، مما يترتب عليه وجود مظاهر التفكك، والحسد، والبغض بين فئات المجتمع. كذلك تهدد البطالة الاستقرار الداخلي للمجتمع، نتيجة انتشار شعور القلق، والضياع، وفقدان الثقة بين العاطلين.

من ثم، فقد كره الإسلام البطالة، وحثّ على العمل، والمشي في مناكب الأرض، واعتبر العمل عبادة، وجهادًا في سبيل الله، إذا صحّت فيه النية، وروعيت الأمانة

(1) Lerner: Economics of Employment; op. cit., pp: 42 - 43.

والإتقان، ولم يبال الرسول ﷺ أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس، أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، مثل الاحتطاب، المهم أن يكون حلالاً وإن يكف وجه صاحبه عن ذلّ السؤال[1].

فالعمل في الإسلام فرض عين على كل قادر عليه، وإن كان من الرسل المصطفين الأخيار، فقد كان آدم عليه السلام يزرع الأرض، وكان نوح عليه السلام نجارًا يأكل من كسبه، وكان إدريس عليه السلام خياطًا، وكان إبراهيم عليه السلام بزازًا، وكان داود عليه السلام يصنع الدروع ويبيعها فيأكل ويتصدق، وكان زكريا عليه السلام نجاراً، وكان عيسى عليه السلام يأكل من غزل أمه[2]. وكذلك كان لكل من صحابة رسول الله ﷺ وتابعيه عملاً يتكسبون منه[3].

للزكاة دور إيجابي في الرفع من مستوى التشغيل، من خلال التأثير في كل من العوامل المتعلقة بجانب العرض وجانب الطلب.

بالنسبة للبطالة المقنعة المنتشرة في الاقتصاديات الفقيرة، رأينا أنها تنشأ نتيجة انخفاض عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، وهما العمل والأرض ورأس المال، بالإضافة إلى ما يتسم به العنصر البشري في هذه الاقتصاديات من انخفاض الإنتاجية نظرًا لما يعانيه الأفراد من انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، وعدم القدرة على التكيف مع وسائل الإنتاج المتطورة[4]. مما يؤدي إلى تكدس قوة العمل في قطاعات الإنتاج الزراعية والحكومية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لنسبة كبيرة من الأفراد قريبة من الصفر، أو مساوية له، وتسهم الزكاة في التخفيف من هذا النوع من البطالة، عن طريق زيادة عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، فقد وقفنا على دور الزكاة في زيادة الحافز على الاستثمار[5] وزيادة مستوى الاستثمارات في المجتمع، مع المحافظة على الاستثمارات الموجودة فعلاً. وتشمل هذه الاستثمارات كل من عنصر رأس المال والأرض، مما يؤدي إلى زيادة

---

(١) القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٢) الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، مرجع سابق، ص١٦-١٧

(٣) راجع: المرجع نفسه، ص٢١-٢٢.

(4) Myrdal: Asian Drama; op. cit., p: 1603.
Shultz (Theodore): Investment in Human Capital Blaug (ed.). Economics of Education; op. cit., p: 23.

(٥) راجع الفصل السابق، مبحث الحث على زيادة الاستثمار

الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وخلق فرص عديدة في مجالات إنتاجية بعيدة عن المجالات التقليدية المتميزة بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل.

أما بالنسبة للعنصر البشري، فإن تطبيق فريضة الزكاة يرفع من مستوى إنتاجيته، فضلاً عن أنه يزيد من إقباله على العمل.

إن سهم الفقراء والمساكين يسهم في زيادة مستوى التشغيل والارتفاع بنوعيته، من خلال:

١) عدم أحقية الزكاة للأقوياء القادرين على العمل[١]، ويعني ذلك محاربة الزكاة للبطالة الاختيارية.

٢) تحقيق المستوى المعيشي المناسب الذي يوفر للفقراء والمساكين متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن، مما يسهم في تحسين مستوى أفراد القوة الإنتاجية وزيادة قدرتهم على العمل المنتج.

كذلك فإن جواز الإنفاق من حصيلة الزكاة على طالب العلم النافع[٢]، يرفع من مستوى التعليم والتدريب، ويزيد من قدرة العامل على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة، فتسهم الزكاة بذلك في رفع كفاءة العمل في موقع إنتاجه، كما تؤهله في مواقع يكون فيها أكثر إنتاجية، وفي ذلك تخفيف من البطالة البنيانية والمقنعة، فضلاً عن التخفيف من وطأة البطالة الاختيارية.

أما بالنسبة للبطالة الإحتكاكية والإجبارية، التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توافر قدر أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، يعمل على سد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، مما يسهل مهمة تحقيق مستوى التشغيل الكامل في اقتصاد إسلامي ويجعلها أخف وطأة في الاقتصاديات غير الإسلامية[٣].

كذلك فإن سهم (العاملين عليها)، يوفر العديد من فرص العمل لمن تتوفر فيهم

---

(١) راجع الحديث في الباب الأول، الفصل الأول، مبحث مصارف الزكاة.

(٢) راجع الباب الأول، الفصل الأول، مصارف الزكاة.

(٣) منوفي: التوازن العام، مرجع سابق، ص٨ و ١٠.

شروطه، «فعلى الإمام أن يبعث عمال الزكاة للزروع والثمار وقت وجوبها، وهو ادراكها، بحيث يصلهم وقت الجذاذ أو الحصاد، أما المواشي وغيرها من الأموال التي يعتبر فيها الحول، فينبغي للساعي أن يعين شهرًا يأتيهم فيه»[1]. ويحتاج إلى جهاز كامل من الخبراء وأهل الاختصاص، ومن يعاونهم[2].

تسهم الزكاة بذلك في زيادة الطلب الفعلي وتوفير فرص عمل جديدة، مما يسهم في التخفيف من البطالة الاحتكاكية والإجبارية.

إن الوقوف على دور الزكاة في رفع مستوى التشغيل والتخفيف من البطالة لاختيارية والمقنعة والإجبارية بأنواعها يؤكد دور الزكاة في التقريب بين المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل، وذلك في أقل فترة ممكنة، حيث تتكرر بانتظام سنويًا، وعند كل حصاد[3]، كما يفند ذلك ما ذهب إليه البعض من أن الزكاة تسبب البطالة، خاصة الاختيارية منها، بما تمنحه من إعانات تشجع آخذيها على التكاسل والتواكل، ذلك أن الضوابط والأسس التي شرعها الله لهذه الفريضة لا تحلّ لمسلم أن يأخذ منها، إذا ما توافرت له الشروط التالية:

- أن يجد العمل الذي يتكسب منه.
- أن يكون هذا العمل حلالاً شرعًا.
- أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة.
- أن يكون ملائمًا لمثله، ولائقًا بحاله ومركزه، ومروءته، ومنزلته الاجتماعية.
- أن يتكسب منه قدر ما تتم به كفايته وكفاية من يعولهم[4].

أما إذا أخلّ العمل بأحد هذه الشروط، فإنه من حق العامل مطالبة ولي الأمر بتوفير عمل منساب له، فعن عمر بن الخطاب ﷺ: «إن الله قد استخلفنا على عباده ... لنوفر لهم حرفتهم»[5]. فالعمل في الإسلام حق لكل فرد، وواجب على ولي الأمر

---

(١) النووي: المجموع، مرجع سابق، المجلد السادس، ص١٧٠.

(٢) راجع القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٨٠ – ٥٨٥.

(٣) غانم: نحو نموذج إسلامي للنمو الاقتصادي، مرجع سابق، المجلد الثاني، المعدل، ص١٠٩.

(٤) القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٥٥٩

(٥) راجع النص كاملا في الباب الأول، الفصل الثاني، مبحث دور العنصر البشري في التنمية

أن يوفره لمن لا يجده، وفي ذلك دحض لشبهة التواكل، ولتحريض الزكاة على البطالة[1].

نخلص من هذا المبحث إلى:

- اهتمام الاقتصاديات المختلفة برفع مستوى التشغيل بها عن طريق القضاء على الأسباب المتعددة لأنواع البطالة.
- اعتبار تحقيق التشغيل الكامل مطلبًا أساسيًا لكل اقتصاد تحقيقًا لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل.
- اقتراح كينز زيادة الاستثمارات العامة كحل لرفع مستوى التشغيل في الاقتصاديات الوضعية.
- إسهام الزكاة في تفادي مشكلة البطالة بأنواعها ورفع مستوى التشغيل من خلال التأثير في عرض العمل والطلب عليه، وذلك دون انتظار الوصول إلى أزمة بطالة.
- تحسين الزكاة لنوعية القوة العاملة من حيث القدرة الإنتاجية، والتدريب.
- توفير الزكاة فرصًا عديدة للعمل من خلال رفع الطلب الفعلي. وما يترتب على ذلك من زيادة الإنتاج في المجتمع، وكذلك توفير فرصًا مباشرة للعمل من خلال سهم (العاملين عليها).
- تدعيم الشرع الإسلامي لتحقيق التشغيل الكامل من خلال جعل ولي الأمر مسئولاً عن توفير العمل المناسب لكل فرد، حيث أن ذلك حق له.

---

(١) أبو السعود: خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي. مرجع سابق. ص ٢٠.

المبحث الثاني
حماية الاقتصاد من التقلبات

تعتبر التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي من سمات الاقتصاديات الوضيعة، التي يهتم الاقتصاديون بدراستها، للوصول إلى الإجراءات المناسبة لمعالجتها، والإقلال من حدتها أو تفادي حدوثها، إن أمكن.

وسوف نعمل في هذا المبحث، بمشيئة الله، على دراسة مفهوم هذه التقلبات، وأسباب حدوثها وإجراءات معالجتها. كما سنعمل على دراسة أثر الزكاة في حماية الاقتصاد من هذه التقلبات. وذلك من خلال مطالب ثلاثة هي:

- المطلب الأول: مفهوم التقلبات والدورات الاقتصادية وأنواعها.
- المطلب الثاني: أسباب الدورات وإجراءات معالجتها.
- المطلب الثالث: أثر الزكاة في حماية الاقتصاد من التقلبات.

المطلب الأول
مفهوم التقلبات والدورات الاقتصادية وأنواعها

يعتبر الاقتصاديون أن التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي سمة لصيقة بالنمو[1]، حيث تعتبر ثمنًا لهذا النمو، وترجع أسبابها الرئيسية إلى طبيعة النمو الاقتصادي نفسه، وتنتقل هذه التقلبات إلى الاقتصاديات الآخذة في النمو، حيث تكون آثارها أكثر حدة منها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة[2].

تنقسم هذه التقلبات – وفقًا لأسباب حدوثها – إلى أربعة أنواع هي:

١- التقلبات الموسمية Seasonal Fluctuations: وهي التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، الناتجة عن الطبيعة الموسمية لبعض القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي، أو نتيجة لمواسم غير اقتصادية كالمواسم السياحية أو الدينية، أو الأعياد.

(1) See Samuelson: Economics; op. cit., Ch. 14.
(2) Lewis: The Theory of Economic Growth; op. cit., p: 289.

٢- التقلبات العرضية Random Fluctuations : وهي تغيرات غير منتظمة، تنشأ عن أحداث وظروف طارئة، في مجالات اجتماعية أو طبيعية[١].

٣- التقلبات الاتجاهية أو المزمنة Secular Fluctuations : هذه التقلبات تمثل تغيرات بطيئة، إلا تستمر لفترة زمنية طويلة، بحيث تأخذ شكل اتجاه عام مميز للظاهرة التي حدث فيها تغير.

٤- أما التقلبات الدورية Cyclical Fluctuations : فإنها تعدّ أهم هذه التقلبات، وأشدها تأثيرًا في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحدث بصفة دورية، وعلى فترات منتظمة، ويرى الاقتصاديون أن هذه التغيرات ليست مجرد تقلبات Fluctuations[٢] أو تذبذبات Oscillations[٣] في مستوى النشاط الاقتصادي وإنما هي حركات دائرية Cyclical movements تأخذ شكل الموجة Wavelike، وتّميز النمو الاقتصادي الحديث[٤].

يبين تحليل الدورة الاقتصادية أن بداية التغير في اتجاه يؤدي إلى نمو تراكمي في هذا الاتجاه حتى يصل النمو إلى نقطة تضعف عندها القوى المولدة لهذا التغير، فتنشأ حركة مضادة في الاتجاه العكسي، وتنقلب الموجة[٥]، وتتميز هذه الحركة الدائرية بالانتظام، واختلاف طول مدتها[٦].

من ثم، فإن كل دورة اقتصادية تمر بأربع مراحل، على التوالي :

- مرحلة الارتفاع Upswing[٧] أو تحسن الأحول Recovery[٨]، وهي التي تبدأ بتحول الجو العام للأعمال من التشاؤم إلى التفاؤل، وما يترتب على ذلك من زيادة في الطلب والتشغيل والدخول والاستثمارات.

---

(١) مثل اكتشاف مواد خام أو نضوب مواردها، أو الكوارث الطبيعية كالزلازل والأوبئة والفيضانات، في المرجع السابق، ص٢٨٣.

(2) Hansen (Alvin): Fiscal Policy and Business Cycles, (Norton & Co., NY., 1941) p: 14.

(3) Erdman (Paul): An Investor's Guide to Economics & Finance, (Random House, N. Y., 1984) p: 16.

(4) Hansen: op. cit., p: 13.

(5) Ibid. p: 14.

(6) Keynes: General Theory, op. cit., Ch. XXII.

(7) Hicks: A Contribution to the Theory of the Trade Cycle (Clarendon Press. Oxford, G.B. 1956) p: 111.

(8) Lipsey: Positive Economics; op. cit., pp: 537 – 538.

- مرحلة الازدهار Boom or Full Boom : وتحدث حين يصل مستوى النشاط الاقتصادي إلى مداه، ولا يستطيع الاستمرار في الارتفاع حيث تكون المتغيرات الاقتصادية قد وصلت بالتشغيل الكامل إلى مداه الأقصى[1] Ceiling .
- مرحلة التراجع Recession أو انخفاض النشاط الاقتصادي : حيث تنقلب الموجة ويبدأ النشاط الاقتصادي في الانكماش.
- مرحلة الكساد Depression : التي تتميز بارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الطلب الفعلي، مع ارتفاع نسبة التعطل في الطاقة الصناعية، وانخفاض الأرباح، وخلال هذه المرحلة تقل الثقة في المستقبل، مما يؤدي إلى توقف الاستثمارات الجديدة.

تتميز هذه الحركة الدائرية بعدم وجود تشابه تام بين دورتين، حيث يختلف طول كل من المراحل الأربع[2].

بصفة عامة، يختلف طول الدورة الاقتصادية، وفقًا لمدة اكتمال نموها Gestation Period[3] ويمكن الوقوف على ثلاثة أنواع من الدورات :

١- الدورات الاقتصادية القصيرة Short Cycles : التي تمتد على فترة من الزمن تتراوح بين ثمانية عشر شهرًا وأربعين شهرًا. ويتم عادة الربط بينها وبين التغيرات في المخزون، وقد تم اكتشافها على يد الاقتصاديين Crum & Joseph, سنة ١٩٢٣.

٢- الدورات الاقتصادية المتوسطة Intermediate Cycles : وتمتد لفترة تتراوح من ثمان إلى عشر سنوات، وهي أول ما تمّ اكتشافه من الدورات على يد الاقتصادي الفرنسي Clement Juglar سنة ١٨٦٠[4].

٣- الدورات الاقتصادية الطويلة : التي يصل طولها إلى حوالي خمسين سنة، فقد توصل الاقتصادي Nicolas Kondratieff سنة ١٩٢٦ إلى وجود أسباب تدعو للاعتقاد بوجود مثل هذه الدورات التي تمتد عشرات السنوات[5]،

(1) Hicks: A Contribution to the Theory of the Trade Cycle; op. cit., Ch. IX, p:832.
(2) Lipsey: op. cit., p: 538.
(3) Erdman: An Investor's Guide; op. cit., p: 17.
(4) Ibid. pp.: 17 - 18/Lipsey; op. cit., pp: 536 – 537.
(5) Kondratieff (Nicolai): The Long Waves in Economic Life in (Review of Economic Statistics, Nov. 1935) Vol. XVII, No. 6, pp: 105 - 115.

ويربط الاقتصاديون بين هذه الدورات وبين الابتكارات الكبرى في مجالات الإنتاج المختلفة.

المطلب الثاني
أسباب الدورات الاقتصادية وإجراءات معالجتها

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وتظهر أهمية هذا الهدف في الاقتصاديات الحرة التي تتعرض لتقلبات اقتصادية دورية عديدة، ففي خلال المائة سنة الأخيرة تعرض الاقتصاد الأمريكي، على سبيل المثال، لخمس عشرة أزمة[1]، تركزت ثمانية منها في الفترة التالية على الحرب العالمية الأخيرة[2].

تبين دراسة هذه الدورات الاقتصادية وجود سبب مختلف لكل أزمة، فضلاً عن اختلاف هذه الدورات من حيث حدّتها[3]، ويرجع ذلك إلى أن التغيرات في القيم والكميات الاقتصادية بالانخفاض أو الارتفاع لا تتم، وفقاً للواقع التاريخي، على أساس نمط واحد، وإنما تتغير هذه القيم ومشتقاتها بطريقة غير منتظمة، كذلك لا تتم هذه التقلبات بطريقة مستقلة تمامًا، وإنما يحدث دائماً تداخل بين العوامل بعضها وبعض، إن آجلاً أو عاجلاً.

تحدث التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، والتي تأخذ طابعًا دوريًا، نتيجة للتغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال وللتغيرات في الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار.

أ ـ التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال:

يرى الاقتصاديون، وعلى رأسهم كينز[4]، أن تفسير الدورة الاقتصادية يرجع أساسًا إلى التغيرات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال، وخاصة في مجال

(1) Mitchell (Wesley): Business Cycles in American Economic Association (Select): Readings in Business Cycle Theory (George Allen & Unwin Ltd, London, 1954, 2nd ed.) p: 43.
(2) Erdman: An Investor's Guide; op. cit., p: 18.
(3) Schumpeter: The Analysis of Economic Change in Readings in Business Cycle Theory; op. cit., p: 5.
(4) Keynes: General Theory; op. cit., XXII.

الصناعة[1]، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال ذات مرونة كبيرة في المدى القصير، فإنها تتميز بمرونة أصلية Substantial في المدى الطويل[2].

تتوقف التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال على التوقعات وعلى ظروف خارجية مثل التقدم الفني والابتكارات، وظروف النمو، وظروف الحرب[3].

تؤثر التوقعات Expectations تأثيرًا بعيدًا في قرارات الاستثمار، فهي الوسيلة التي يؤثر بها المستقبل المتغير في الحاضر[4]، ذلك أن الكفاية الحدية لرأس المال لا تتوقف على حجم رأس المال وعلى نفقة الإنتاج الحالية فحسب، بل تتوقف أيضًا على التوقعات الجارية للحصيلة المستقبلة، والتي تكون عُرضة لتغيرات مفاجئة وعنيفة.

تتضح خطورة التوقعات في أنها تُدخل ضمن عناصر قرار الاستثمار عوامل تتصف بعدم الاستقرار، ذلك أن سيطرة التفاؤل على رجال الأعمال في أواخر مرحلة الرخاء، يجعلهم يبالغون في تقديراتهم للحصيلة المتوقعة لرأس المال، مما يدفع المضاربين والمنظمين إلى التوسع في الاقتراض والاستثمار والتشغيل والإنتاج، وتكون النتيجة اتجاه الاقتصاد نحو الرواج، وبالعكس فإن تشاؤم رجال الأعمال، واهتزاز الثقة، عندما يتضح أن السوق قد قدّرت فوق قدرها، يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية انخفاضًا مفاجئًا وسريعًا، فتنخفض الأثمان هي الأخرى انخفاضًا مفاجئًا وسريعًا، وتنهار الاستثمارات، وتقع الأزمة[5].

كذلك قد يعود هذا الانخفاض المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال، إلى انخفاض الحصيلة الجارية، نتيجة للزيادة الكبيرة في المخزون من السلع المعمرة، كما قد يعود إلى توقع انخفاض نفقة الإنتاج، ذلك أن هذا التوقع يحمل المنظمين على تأجيل القيام بالاستثمارات.

---

(١) حيث قد تعود تلك التغيرات في المجال الزراعي إلى تغيرات موسمية في المحصول الزراعي.

(2) Duesenberry (James): Business Cycles and Economic Growth (Mc Graw Hill, N. Y., 1958) p: 51.

(3) Keynes: General Theory; op. cit., Ch. XXII/ Hansen: op. cit., p: 352. Hicks: op. cit.; p: 63.

(4) Keynes: General Theory; op. cit.; p: 145.

(٥) قنديل وسليمان: الدخل القومي. مرجع سابق. ص ٢٤١ – ٢٤٢/ المحجوب: الطلب الفعلي. مرجع سابق. ص ٢٠٨ – ٢٠٩

كذلك فإن انخفاض الكفاية الحدية يؤدي إلى انخفاض الميل للاستهلاك، كما أن عدم الثقة في المستقبل والخوف المصاحب للانهيار المفاجئ للكفاية الحدية يؤدي إلى ارتفاع تفضيل السيولة Liquidity Preference[1]، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وهو ما يعجّل بانهيار الاستثمارات.

يرى الاقتصاديون أن التغير في ظروف الإنتاج، وظهور الاختراعات التكنواوجية، وما يترتب عليها من تطبيقات تؤدي إلى تغيرات في مستوى الفن الإنتاجي، تسفر عن ارتفاع معدل التشغيل واستغلال الموارد المتاحة، وبالتالي ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، وزيادة الاستثمارات حتى يصل الاقتصاد إلى حالة الازدهار[2]، إلا أن توقف هذه الابتكارات يكون له آثارًا وخيمة في اتجاه مستوى النشاط الاقتصادي إل الانخفاض[3].

كذلك فإن الظروف الخاصة باكتشاف الموارد الطبيعية، والتوجه إلى استغلال المناطق الجديدة، والنمو السكاني، تسهم في الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال، وانتعاش النشاط الاستثماري[4]، التي يتعرض لها الأفراد على الازمات. كما يكون لقيام الحروب، والاستعداد لها، أثره في الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال، وزيادة الاستثمارات[5].

تؤدي هذه التغيرات جميعًا إلى فتح أسواق جديدة، وزيادة الكفاية الحدية لرأس المال، ويؤدي تزايد الإنتاج، نتيجة لهذه الظروف، إلى زيادة العرض، وانخفاض الأسعار، وانخفاض الاستثمار، وانخفاض الائتمان، فيأتي الكساد بعد الرخاء.

يرى الاقتصاديون ضرورة التدخل من أجل محاربة الأزمة، والاحتفاظ بمستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى مرتفع بعيدًا عن الكساد، وذلك من خلال خفض

---

(1) Hicks: A Contribution to the Theory of the Trade Cycle; op. cit.; p: 117.

(٢) كما حدث أثناء الثورة الصناعية، راجع:

Hansen: Fiscal Policy & Business Cycles; op. cit.; pp: 33 – 34.

(3) Ibid. pp: 361 – 365.

(٤) قنديل وسليمان: الدخل القومي، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

Robertson: History of The American Economy (Harcourt Brace & Co., N. Y., 1955) – pp: 83 – 118, 241 245.

(٥) كما حدث في الحروب النابولينية الطويلة. راجع.

Hansen: Fiscal Policy & Business Cycles; op. cit., pp: 34 36.

سعر الفائدة، ورفع مستوى التشغيل، وقد خلص كينز إلى أن خفض سعر الفائدة لن يفيد في هذه المرحلة، حيث تكون الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة بصورة لا يمكن لسعر الفائدة، إذا ما انخفض، أن يرفع الاستثمارات، فضلاً عن وجود حد معين لا يستطيع سعر الفائدة الانخفاض عنه، نظرًا لارتفاع نفقات البنوك[1]، وعلى ذلك، تكون الإجراءات المتاحة لمحاربة الأزمة هي إعادة توزيع الدخول بغرض رفع الميل للاستهلاك، وتدخل الحكومة بإقامة استثمارات عامة، والعمل على تغيير الفن الإنتاجي[2] وضخ Pump- Priming كمية من الإنفاق العام للخروج بالاقتصاد من مرحلة الكساد لاجتياز الأزمة[3].

ب - التغيرات الدورية في الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار:

إن اتجاه الجانب الأكبر من الدخل إلى الأغنياء، يؤدي إلى انخفاض الميل للاستهلاك، بصفة عامة، في المجتمع، حيث تكون الميول الحدية للاستهلاك عند الأغنياء أقل منها لدى الفقراء، كما يؤدي أيضًا إلى زيادة الميل إلى الاكتناز، نظرًا لعدم توافر فرص الاستثمار اللازمة لفوائض دخول الأغنياء الكبيرة[4].

يؤدي الكساد إلى انخفاض الدخول، فيرتفع الميل للاستهلاك، ويزداد الاستثمار بالتالي، بفعل المعجل، فيتجه الاقتصاد نحو الرخاء، وقد يحدث الرخاء نتيجة زيادة الاستثمار، فيدفع بالاقتصاد، بفعل المضاعف، إلى الرخاء وهكذا تحدث الدورات الاقتصادية، وبفعل المضاعف والمعجل يتعرض الاستثمار والاستهلاك للحركات الصعودية والهبوطية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية[5].

كذلك تعاني الاقتصاديات الوضعية من دورات اقتصادية ترجع إلى التغيرات الدورية في كمية الائتمان، وإلى التغير في حركة الأسعار والذهب[6]، كذلك يرى الخبراء الاقتصاديون أن الأزمات الاقتصادية الكبرى التي مرّت بالاقتصاديات الحرة

---

(١) المحبوب. الطلب الفعلي. مرجع سابق، ص ٢١١ - ٢١٢.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢١٢ وص ٣٢٠ - ٣٢٢

Hansen: op. cit., Ch. IX.

(3) Ibid. Ch. XII.

(٤) راجع:

Duesenberry. Business Cycles & Economic Growth, op. cit., Ch. VII.

(5) Ackley: Macroeconomic Theory; op. cit., pp: 496 - 497.

(٦) متولي: التوازن العام. مرجع سابق. ص٨ و ١٠

Hansen: op. cit., pp: 36 - 38.

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار مستوى الاستثمار المضاربي Speculative Investment حيث تؤدي التغيرات في سعر الفائدة إلى انسحاب رؤوس الأموال المضاربة من الأسواق النقدية[1].

المطلب الثالث
أثر الزكاة في حماية الاقتصاد من التقلبات

وقفنا في المطلب السابق على أن أسباب الكساد، أو مرحلة الأزمة في الدورة الاقتصادية، ترجع إلى العديد من العوامل: أهمها انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل للإدخار، مع زيادة في تفضيل السيولة، الإكتناز، وزيادة سعر الفائدة، بالإضافة إلى اتجاة توقعات أرباب الأعمال إلى التشاؤم، مما يترتب عليه انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

يقوم الشرع بوضع الأساس الأول في حماية الاقتصاد الإسلامي من هذه التقلبات الدورية بتحريم التعامل بسعر الفائدة، الربا، تمامًا في المجتمع، وتعمل الزكاة على توفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي من خلال أثرها في الميل للاستهلاك، وأثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة، ومن خلال التأثير في التوقعات، والتأثير في الدورة النقدية، ومن خلال زيادة الاستثمارات المباشرة.

أ. دورة الزكاة من خلال أثرها في الميل للاستهلاك:

للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد الإسلامي من التقلبات، من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهي تمثل الشطر الأكبر من أسهم الزكاة الثمانية، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة العدد، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج في مختلف مجالاته مع ارتفاع مستويات التشغيل.

كذلك فإن تكرار إخراج الزكاة سنويًا، أو في نهاية كل موسم زراعي، يتيح للاقتصاد الإسلامي الإفادة من هذا الأثر الإنعاشي بصفة منتظمة، مما يحميه من مضار الدورات الاقتصادية[2]، ويقيه مخاطر التردي في أزمات الكساد الاقتصادي.

---

(١) كما حدث في كساد سنة ١٩٢٩ راجع:
Duesenberry: op. cit.; pp: 288 & ff.

(2) Ur Rahman: Economic Doctrines of Islam; op. cit., Vol. III. P: 6.

على ذلك، فإن تطبيق فريضة الزكاة، وما يؤدي إليه من إعادة توزيع الثروات باستمرار، يسهم في آلية الحركة في الاقتصاد الإسلامي عند مستويات عالية من النشاط الاقتصادي.

ب ـ دور الزكاة من خلال أثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة:

إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين، هما: قناة الإنفاق على رفاه وصلاح المجتمع، وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي[1]، فلا مجال في الاقتصاد الإسلامي للاكتناز، ويدعم ذلك إلغاء سعر الفائدة، مما يجعل الادخار مساو للاستثمار، فيتحول كل ادخار إلى استثمار، كما ينخفض تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن له، وفي ذلك زيادة في الطلب الاستثماري، كما يزداد بالتالي الطلب الكلي في المجتمع باستمرار من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي لمصارف الزكاة الذي يتيح، بفعل المعجل، فرصاً مواتية للاستثمار المربح، وزيادة الإنتاج، ويدعمه نمو السكان والاتجاه إلى مستويات فنية أفضل في المجال الإنتاجي[2].

على ذلك، فإن تطبيق فريضة الزكاة يقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار[3]، ويجنب الاقتصاد الإسلامي ما يترتب على هذا الوضع من دورات اقتصادية تضرّ بمستوى النشاط الاقتصادي.

جـ - دور الزكاة من خلال أثرها في الكفاية الحدية لرأس المال:

تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال، كما رأينا في المطلب السابق، إلى درجة بعيدة على التوقعات التي ترجع بدورها إلى الحالة النفسية لأصحاب الأعمال، ويؤدي تطبيق فريضة الزكاة، إلى رفع الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تحسين التوقعات، ذلك أن إخراج الزكاة المتكرر في نهاية كل دورة زراعية، أو نهاية كل شهر قمري، يؤدي إلى انتظام ما تحصل عليه مصارف الزكاة من دخول تدعم، في الجزء الأكبر منها، الطلب الفعلي عل السلع والخدمات الاستهلاكية، ويدعم الجزء المتبقي مجالات

---

(1) Ahmed (Shaikh Mahmud): Economics of Islam (Ashraf publ., Lahore, Pakistan, 1968) p: 88.

(٢) راجع الفصل السابق مبحث الحث على الاستثمار.

(٣) العوضي: منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق ص ٢٠٦

الاستثمار المختلفة، فيسهم في إنشاء استثمارات جديدة والمحافظة على القائم منها، وكفالة الغارمين لمصلحة المجتمع مما قد يلحقهم من خسائر محتملة.

كما يكون للزكاة أثرها في مساندة البحث والإبداع، وتطور العلوم، وحث المستثمرين والمنظمين على تطبيق الابتكارات الجديدة، والتوصل إلى أفضل الأساليب الإنتاجية التي ترفع من المستوى الفني للإنتاج، وتقلل من التكاليف، ذلك بالإضافة إلى حث الإسلام على ضرورة العمل المستمر لتحقيق أفضل درجات استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، والتوسع في عمارة الأرض.

إذا ما أضفنا إلى ذلك النمو الطبيعي للسكان، ودور الزكاة المستمر في توزيع الدخول، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، مما يقلل من فرص انتكاس النشاط الاقتصادي، وحدوث ركود في تسويق المنتجات، وتوقف الابتكارات، وقفنا على حقيقة ما تهيأه الزكاة من ظروف أفضل للنشاط الاقتصادي، والتي تنعكس على توقعات رجال الأعمال ولا تعرّضها للتغيرات المفاجئة العنيفة. ويدعم ذلك ثبات فئات الزكاة وعدم تعرضها للتغيير والتبديل مع الزمن أو الأحوال الاقتصادية، كما أن كون الزكاة نسبية، وليست تصاعدية، يضيف إلى مقومات التشجيع على الاستثمار، ويعتبر حافزًا لأصحاب الدخول المرتفعة للاستمرار في الإنتاج والاستثمار.

كذلك فإن كون زكاة الثروة الحيوانية والزروع تدفع إلى مستحقيها بشكل عيني، أو ما يوازي القيمة النقدية السائدة في تلك الفترة، مع جواز إخراج الزكاة عينيًا ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينًا على مستحقيها، يضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين من التدهور في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار[1]، كما يسهم إلى درجة كبيرة في تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة، وسدّ باب الادخار أمام آخذي الزكاة، بما يترتب عليه الإقلال من فرص حدوث كساد اقتصادي[2].

من ناحية أخرى، نجد أن جواز تأخير الزكاة أو تقديمها، اتفاقًا على أكثر المذاهب، تجاوبًا مع الأحوال الاقتصادية العامة التي يمر بها الاقتصاد الإسلامي، يكون

---

(١) صقر: الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧ – ٨٨

(٢) الزرقاء (محمد أنس): دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، بحث في (مؤتمر الزكاة الأول. بيت الزكاة الكويت، سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ص ٢٩٢

له أثره في عدم تعميق التقلبات الاقتصادية في اتجاه الانتعاش الكامل Boom أو الكساد وتفادي حدوثها باتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك، عن عليّ ﷺ: فذكر قصة في بعث رسول الله ﷺ عمر ﷺ ساعيًا، ومنع العباس صدقته، وأنه ذكر للنبي ﷺ، صنع العباس فقال: «أما علمت يا عمر، أن عم الرجل صنو أبيه، إن كنا احتجنا، فاستلفنا العباس صدقة عامين»[1]، ويكون لأخذ الظروف الاقتصادية للمجتمع في الاعتبار، والتي قد تكون راجعة إلى أسباب خارجية، طبيعية أو حربية مثلاً، إلى حدوث دورات اقتصادية تضر بالاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

د. دور الزكاة من خلال أثرها في الدورة النقدية:

إن ديمومة الزكاة، وتجددها كل حول قمري، يكون له أثره في اكتمال الدورة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ذلك لأن الزكاة تمثل تيارًا دائم التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، قد يضيق أو يتسع، إلا أنه لا ينقطع أبدًا، ومثل هذا التيار يكون ضمانًا من مخاطر الركود الاقتصادي، وعاملاً فعالاً في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية، فما يقع في أيدي من لا يملكون ينفق في شراء سلع وخدمات هي إنتاج من يملكون، فيعيد هؤلاء استثماره مرة أخرى، وهكذا يصبح دخل المجتمع ونفقاته الإجمالية في حركة دائرية مستمرة، مما يحمي الاقتصاد من التعرض لفترات ركود، ويضمن له الرواج، مع التوازن، بعيدًا عن الدورات والأزمات الاقتصادية.

أخيرًا، نجد أن قيام الدولة بالاستثمار المباشر، كأحد مصارف الزكاة، يكون له أثره في رفع مستويات التشغيل، والاستهلاك، والارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي بما يعرض أي تراخ قد يحدث من جانب المستثمرين الأفراد، ويشيع جواً من التفاؤل والثقة يشجع على الاحتفاظ بمستوى عال من النشاط الاقتصادي، وعدم تعرضه للركود.

---

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٤: ١١١ (١٨، ١٩)، واللفظ له (١٨) في قاضي عبد الملك بكر عبدالله: موسوعة الحديث النبوي: أحاديث الزكاة (الظهران، السعودية، ربيع الأول، سنة ١٤٠٦هـ) ص ٦٦ - ٦٧

نخلص من هذا المبحث إلى:

أن دراسات اقتصاديات الفكر الوضعي في مجال الدورات الاقتصادية كانت كلها حلولاً لمواجهة أزمة اقتصادية قائمة فعلاً، ومن ذلك مقترحات كينز لمواجهة أزمة الثلاثينات عن طريق قيام الدولة بالاستثمارات العامة، وضرورة تخفيض سعر الفائدة، وإعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، ومقترحات هانسن بضخ قدر من الإنفاق العام لإخراج الاقتصاد من مرحلة الركود.

أما الاقتصاد الإسلامي، فيستطيع من خلال أداته الرئيسية، الزكاة، تفادي حدوث مثل هذه الأزمات الاقتصادية، من خلال التطبيق المستمر للزكاة، وما تحدثه من آثار خاصة بإعادة توزيع الدخول، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، وتحسين توقعات الحصيلة المستقبلية لرأس المال، وتوفير مستويات عالية من التشغيل، والقيام بالاستثمارات المباشرة، وعلى ذلك، فإن التطبيق الأمين للزكاة، يضمن للاقتصاد الإسلامي مسارًا مستقرًا متوازنًا بعيدًا عن الأزمات والدورات الاقتصادية أكثر منه في أي اقتصاد آخر.